Entrepreneurship and the spirit of innovation in the domain of literature and languages in light of Resolution 1275: between the stagnation of training programs and the prospects of openness to the cultural economy

المقاولاتية وروح الابتكار في ميدان الآداب واللغات في ظل القرار 1275: بين جمود برامج التكوين وآفاق الانفتاح على اقتصاد الثقافة.

almaqaawlaatya warouh alaabtkaar fee maydaan al'aadaab wallaghaat fee dhal alqaraar 1275: bayn jamoud baraamj attakween wa'afaaq alaanftaah 'alaa aqtsaad aththaqaafa.

قدور هشام

KADDOUR Hicham

مخبر تكنوليكت الأوساط الجامعية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، h.kaddour@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2024/3/3 تاريخ القبول: 2024/5/5 تاريخ النشر: ../2024

Abstract: This article provides an in-depth examination of the prospects for entrepreneurship and innovation in the domain of literature and languages through investment in what is commonly referred to as the culture economy. We present the most important obstacles that prevent students in the domain of literature and the Arabic language in particular from entering the world of start-ups, especially those related to training programs for master's and undergraduate degrees that do not motivate the student to enter this field, and the key points that must be focused on when preparing new training programs. We also explain in this article the relationship between the domain of training in literature and languages and the economics of culture, which is considered of great importance in the social and economic environment since the world is now moving towards investing in human capital, as well as its importance in strengthening national identity values, stimulating cultural tourism, and influencing Designing educational and other programs within the framework of the knowledge economy.

Keywords: start-ups, Entrepreneurship, innovation, culture economy, training.

ملخص: يتناول هذا المقال عرضا تحليليا لآفاق التوجه نحو المقاولاتية والابتكار في ميدان الآداب واللغات، من خلال الاستثمار في ما يعرف باقتصاد الثقافة. مستعرضين فيه أهم المعيقات التي تمنع طلبة ميدان الأدب واللغة العربية خاصة من ولوج عالم المؤسسات الناشئة، لا سيما منها تلك المتعلقة ببرامج التكوين في طوري الماستر والليسانس التي لا تحفز الطالب على دخول هذا الميدان، وأهم المحاور التي يجب التركيز عليها في إعداد البرامج الجديدة للتكوين. كما نوضح في مقالنا هذا العلاقة التي تربط بين ميدان التكوين في الآداب واللغات واقتصاديات الثقافة والتي تعتبر ذات أهمية كبرى في الوسط الاجتماعي والاقتصادي كون العالم يتجه اليوم إلى الاستثمار في رأس المال البشري، لما له من أهمية في تعزيز القيم الهوياتية الوطنية وتحفيز السياحة الثقافية والتأثير في تصميم البرامج التعليمية وغيرها في إطار اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة ؛ المقاولاتية ؛ الابتكار ؛ الاقتصاد الثقافي ؛ التكوين.

1. مقدمة :

يعرف العالم المعاصر جملة من التحديات الاقتصادية التي فرضت نمطا جديدا في المعاملات الاقتصادية والمالية كالتطور التكنولوجي والرقمنة، وقد أخذ الفكر المقاولاتي والمؤسسات الناشئة **start-up** مكانتها الرئيسية في دفع عجلة التقدم الاقتصادي وتطوير المجتمع. وقد أدركت الجزائر حجم هذه التحديات الجديدة والدور الذي تلعبه في دفع الحركية الاقتصادية وحل بعض المشكلات الاقتصادية وتسهيل التعاملات والمبادلات، خاصة منها الحلول ذات الطابع الرقمي والابتكارات التي تساعد على ربح الوقت ورأس المال، كما أنها عامل أساسي في خلق مناصب الشغل، لذلك سنت الدولة جملة من القوانين والقرارات التي من شأنها تعزيز روح الابتكار وتعزيز فرص الانتقال إلى عالم المقاولاتية.

وقد واكبت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هذه التحديات وجعلتها جزءا من فلسفة التكوين الخاصة بها، وخصصت لذلك دور المقاولاتية بكل الجامعات والمعاهد والمدارس، والتي تهدف إلى تعزيز روح المقاولاتية في أوساط الطلبة، إضافة إلى ذلك القرار 1275 الذي يحدد كيفيات إعداد مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية– مؤسسة ناشئة. وكما هو معلوم فإن المقاولاتية في ميدان العلوم والتكنولوجيات مجالها مفتوح وسبل الدخول إلى عالمها ممكن، على العكس من ذلك فإن ولوج هذا العالم بالنسبة لطالب في ميادين العلوم الإنسانية بصفة عامة وطالب في الآداب واللغات بصفة خاصة فهو يحتاج إلى رعاية خاصة واهتمام أكبر لتعزيز روح المقاولاتية والابتكار عند طلبة هذا الميدان. ذلك أنّ هذا الميدان مثله مثل باقي الميادين الأخرى يمتلك آفاقه المقاولاتية الخاصة ذات الصلة بالمجتمع، والتي تحتاج إلى الاكتشاف وتسليط الضوء عليها خاصة في ما يعرف باقتصاد الثقافة.

والثقافة في عالم اليوم أصبحت أكثر من مجرد اهتمام بالفلكلور، بل صارت صناعة اقتصادية لها مكانتها في عالم الاقتصاد، من خلال تحويل الإبداع الأدبي والفكري إلى ممارسة اقتصادية. ومن هذا الباب يحاول هذا المقال الولوج إلى عالم المقاولاتية في الأوساط الجامعية خاصة عند طلبة الدراسات الأدبية واللغات من خلال الربط بين برامج التكوين في هذا الميدان وروح الابتكار عند طلبة الأدب واللغات، فكانت

الإشكالية التي يطرحها كالتالي: **هل برامج التكوين في ميدان الآداب واللغات قادرة على تنمية روح المقاولاتية والفكر المؤسساتي عند الطلبة؟ وما هي المعايير التي يجب تضمنها في البرامج حتى تضمن تكوينا نوعيا يمكّن الطّالب من اقتحام عالم المؤسسات الناشئة؟ وهل السوق الجزائري مهيء لاقتصاد الثقافة؟**

وقد قامت هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

1- هناك تفاعل كبير بين ميدان الآداب واللغات واقتصاد الثقافة،

2- برامج التكوين الحالية في أقسام اللغة والأدب العربي لا تحفز الطالب على ولوج ميدان الابتكار والمقاولاتية.

3- لاقتصاد الثقافة أهمية كبرى في الوسط الاجتماعي والاقتصادي كون العالم يتجه اليوم إلى الاستثمار في رأس المال البشري، ولما له من أهمية في تعزيز القيم الهوياتية الوطنية وتحفيز السياحة الثقافية والتأثير في تصميم البرامج التعليمية وغيرها في إطار اقتصاد المعرفة.

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا أن يكون مقالنا ذو طابع تنظيري بمنهج وصفي تحليلي يمكن الطالب والأستاذ معا من التعرف على هذا الميدان الذي يفتح آفاق دخول أقسام اللغة والأدب العربي إلى ميدان المؤسسات الناشئة والمقاولاتية بشكل فعال من خلال تسليط الضوء على احتياجات السوق المتجددة من جهة والتي تتجاوز النظرة الكلاسيكية من أن آفاق التوظيف عند طلبة هذا الميدان لا تتجاوز ميدان التعليم، بالإضافة إلى ذلك تسليط الضوء على برامج التكوين بالنسبة لطلبة هذا الميدان وتحديد بعض النقائص التي نراها معيقة لانفتاح الطالب على مجال الابتكار والمقاولاتية.

2. المؤسسات الناشئة والمقاولاتية في الوسط الجامعي:

1.2 الإطار المفاهيمي للمؤسسة الناشئة:

يعرّف المشرع الجزائري المؤسّسة النّاشئة في المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 بأنّها كلّ مؤسسة تحترم مجموعة من المعايير أهمها أنها مؤسسة حديثة النشأة والتكوين فلا يتجاوز عمرها الثماني سنوات، بالإضافة إلى أنها مؤسسة "**يعتمد نموذج الأعمال فيها على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة**". إضافة إلى هذا فهي مؤسسة ذات قابلية للنمو السريع. وللإشارة فإن أغلب التعريفات الفقهية

والاقتصادية لمفهوم المؤسسة الناشئة يتطابق حرفيا مع نص المادة القانونية التي سبق لنا الإشارة إليها ولهذا سنناقش في المفهوم أهم النقاط التي تميزها. فالمؤسسة الناشئة إذن هي شركة تدخل إلى السوق من خلال اقتراح فكرة مبتكرة تساهم بواسطتها في إيجاد حلول لمشاكل اقتصادية أو اجتماعية من خلال الابتكار واستخدام التكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى مؤشرات النمو الكبيرة والسريعة بالإضافة إلى المخاطرة.

ونظرًا لاعتمادها على التّكنُولوجيات الحديثة والابتكار تُصبِح المؤسّسات النّاشئة إحدى الدعامات الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، حيث نجد بأنّ أغلب تعريفات المؤسسات الناشئة تتفق حول لزوم توفر إما الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة أو فكرة الابتكار، فـ"**فكرة أنّ المؤسّسات المُبْتَكَرَة لا تقتصر فقط على شركة في قطاع التكنولوجيا الفائقة بل تعتمد على الابتكار، حيث يعتمد إنشاء المؤسسات الناشئة على الابتكار**" (بن عبد الرحمن، 2023، صفحة 614)، ففكرة الابتكار أوسع من مجال التكنولوجيا باعتبارها حلا مبتكرا للمشكل قد يكون بواسطة التكنولوجيا أو بدونها، والابتكار مفهوم أشمل من التكنولوجيا ولذلك عُدّت المؤسسات الناشئة عبارة عن "**بناء عمل تجاري على فكرة مبتكرة لحل مشكلة في سوق معين من خلال نموذج أعمال قابل للتكرار وللتوسع**" (صالحي، 2021، صفحة 112)، والابتكار يدل على عملية خلق واستحداث ما لم يكن موجودا في السوق وهو موهبة أو مهارة يتمتع بها الفرد فالأفكار المبتكرة "**هي عبارة عن مهارة أساسية فطرية أو مكتسبة يجب استغلالها وتحويلها إلى سلعة أو خدمة**" (بن قايد علي، 2023، صفحة 17)، وللملاحظة فإن أغلب المفاهيم الحديثة التي تتناول المؤسسات الناشئة تربطها بالابتكار في ميدان الرقمنة والتكنولوجيا غير أن الابتكار مسألة تتجاوز مجرد الحلول الرقمية أو التكنولوجية كمسألة الابتكار في الميدان الثقافي المرتبط أساسا بحفظ الموروث الثقافي والحفاظ على القيم الهوياتية الوطنية وتطوير المناهج التعليمية وغيرها.

إذا كان **الابتكار واستخدام التكنولوجيا** هي الميزة الأولى التي يجب توفرها في المؤسسة الناشئة فإن ثاني ميزة تتمثل في عاملي **إحتمالية النمو والمخاطرة**، فأغلب تعريفات المؤسسات الناشئة تشير إليها بما فيها التعريف الذي تورده المادة 11 من المرسوم التنفيذي المذكور سابقا "**يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه**

الكفاية"، فهذه العبارة تشير إلى احتمالية النمو كون الفكرة المبتكرة التي دخلت بها المؤسسة إلى الميدان لاقت قبولا في أوساط المستهلكين واستحسانهم، في حين قد تفشل بعض الأفكار أو كثير منها في تحقيق القبول وعليه يكون مصير المؤسسة الفشل. لهذا يرتبط جانب المخاطرة مع احتمالية النمو في هذه المؤسسات بالجانب الإقناعي للفكرة المبتكرة والتي تدخل بها عالم السوق.

مما سبق نستنتج أنّ المُرَادَ بالمؤسسة النّاشئة أنَّها المؤسسة التي تبحث عن تقديم حلول جديدة في السوق ولا يشترط فيها أن تكون ذات طابع تكنولوجي فقط بل هي كل مؤسسة تحمل فكرة مبتكرة جديدة تسمح باختصار الوقت والجهد وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد هذه الفكرة قد تحقق قبولا في أوساط المستهلكين وهو ما يمنح المؤسسة فرصة النمو السريع أو قد تلقى رفضا وعزوفا وهو ما يهددها بالفشل.

2.2 مفهوم المقاولاتية:

تعدّ المقاولاتية الوجه الآخر للمؤسسة الناشئة ولفكرة الابتكار، كونها تتعلق باكتشاف السوق والتّعرف على مشكلاته ونواقصه، كما أنّها ترتبط بالشروع في نشاط جديد والإدارة الفعالة للموارد ولرأس المال، ويُقصد بها "**القدرة على اكتشاف الفرص (أوضاع سوقية، مواد أولية، خدمات، طرق تنظيمية، ...) من خلال إنشاء مشروع جديد، واستغلال هذه الفرص لجعل منها مكسبا هاما وهو الهدف الذي تسعى إليه أي مؤسسة هدفها الربح**" (علون والسبتي، 2019، صفحة 4)، والمقاولاتية بهذا المفهوم تقترب من مفهوم المؤسسة الناشئة على اعتبار أنهما يشتركان في البحث عما ينقص السوق ويسعيان إلى تعويض الناقص من خلال الابتكار والذي يعني في هذا الصدد "**اقتراح أفكار جديدة من أجل منح أو انتاج سلع أو خدمات جديدة**" (بوطورة، قرامطية، وسمايلي، 2019، صفحة 179)، فالابتكار يشكل القاسم المشترك الذي يجمع بين مفهوم المقاولاتية والمؤسسة الناشئة كون الابتكار يشمل إنشاء المؤسسة في حد ذاتها باعتبارها فكرة مبتكرة تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية، بالإضافة إلى اكتشاف المنتج والمقصود به قياس مدى الحاجة في الأوساط الاستهلاكية في حالة المنتوج النهائي أو الأوساط الصناعية والتجارية من خلال توفير منتجات وسيطة، كما يقترح طرقا جديدة لتنظيم العمل والتجارة خاصة في شقها الرقمي والتكنولوجي من خلال اقتراح آليات رقمية تسهل من تنظيم العمل في المؤسسة.

بالإضافة إلى ذلك فإنهما يشتركان في مسألة المخاطرة وعدم اليقين، فالمقاولاتية تمثل "**مجموعة من المهارات الإدارية والإبداعية المستندة للمبادرة الشخصية والقدرة على تحمل المخاطرة في ظل بيئة سريعة التغير**" (قارة ، طهراوي، و صلاح، 2020، صفحة 95) فالمقاولاتية تقوم على أساس الإبداع والابتكار وتحمل المخاطر، كما تتسم المقاولة بالقدرة على التخطيط والإدارة وتسيير المشاريع من أجل تحقيق الأهداف، وغالبا ما يتم الخلط بين المقاولاتية والعمل الحر وفي هذا يجب التنبيه إلى أنه ليس كل عمل حر يعتبر عملا ينتمي إلى المقاولاتية، كون هذه الأخيرة ترتبط بشكل وثيق باقتصاد المعرفة الذي يعتمد على الابتكار والقدرات الفكرية للأفراد والبحث والتطوير والتعليم واستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال إضافة إلى الحوكمة ويعتبرها موارد أساسية للنمو الاقتصادي.

لنقل ميدان المقاولاتية إلى الوسط الجامعي أنشأت وزارة التعليم العالي دور المقاولاتية في كل الجامعات الجزائرية والمدارس العليا من أجل مرافقة الطلبة في هذا الميدان وتحفيزهم على ولوجه، كما تعمل الدار على تقديم استشارات للطلبة ومرافقتهم في سبيل نجاح مشروعاتهم والمضي بها إلى الأمام.

3.2 حاضنة الأعمال:

جاء القرار الوزاري 1275 ليحمل في طياته أفقا جديدا للجامعة الجزائرية يعزز من دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اقتراح إعداد مذكرة تخرج تحمل في طياتها مشروعا يحمل حلا ابتكاريا لمشكلة اجتماعية أو اقتصادية أو تسهيل لتعاملات تجارية، والغاية منه تحفيز الطلبة على الإبداع وإخراج أفكارهم والحلول التي يقترحونها للمشكلات المتعلقة بميادين تخصصاتهم، فتكون المذكرة خلاصة ما تناولوه في مسارهم التكويني من فكر نظري، وهي آلية تساهم في انفتاح الجامعة على المحيط وخلق الثروة.

ولتحقيق هذه الغاية فقد تم إنشاء حاضنات أعمال على مستوى المؤسسات الجامعية من أجل تشجيع الطلبة على ولوج عالم المقاولاتية والابتكار دون خوف من مخاطر الفشل المحيط بالمشاريع الناشئة. ويعرّف المشرع الجزائري حاضنة الأعمال في المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 بأنها "**كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء ، والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل**" فهي هيكل

مهمته مرافقة المؤسسة الناشئة منذ لحظة ميلادها كفكرة، واحتضانها ورعايتها حتى لا تفشل المؤسسة ويموت المشروع، وفغايتها إذن تتمثل في تقليص نسبة المخاطرة التي ترافق نشأة المؤسسة وجعل حالة عدم اليقين الخاصة بالمشاريع تؤول إلى الصفر، إلى أن يبلغ المشروع حالة الاستقرار في السوق ويتمكن من النمو باستقلالية ودون رعاية. واسمها يوحي بوظيفتها، فهي تلعب دور الحاضنة التي تحمي الأطفال حديثي الولادة أو دور الأسرة التي ترعى مولودها الجديد إلى أن يبلغ سن الرشد وينطلق في حياته في مجابهة العالم. دور الحاضنة إذن من خلال التعريف الذي صاغه المشرع الجزائري يتمثل في الكفالة والإيواء بمعنى توفير مساحة للعمل ومقر مؤقت للمؤسسة الناشئة وتوفير مختلف الخدمات الإدارية والسكريتاريا حتى يتمكن أصحاب المشروع من التركيز في النمو وتحقيق مكانة في السوق، ولأجل هذا يبرز الدور الثاني لها إذ تعمل الحاضة على تكوين أصحاب المشاريع والأفكار المبتكرة في الميادين ذات الصلة بطبيعة النشاط الذي تقوم به المؤسسة، هذا بالإضافة إلى التمويل المالي والتوجيه، كل هذا من شأنه أن يضمن الاستمرارية للمؤسسة وتقليص احتمالات الفشل، وللإشارة فإن الخدمات سالفة الذكر تذكرها المادة 25 من المرسوم سالف الذكر في إطار دور حاضنات الأعمال.

تتباين تعريفات حاضنات الأعمال وتختلف، ولهذا فضلنا أن لا نطيل في عرض التعريفات المحددة لمفهومها لأنه لا يوجد "**تعريف موحد وتصنيف موحد معتمد عالميا لمفهوم وأنواع الحاضنات، فتتوافر تعريفات وأنواع حضانات الأعمال في الأدبيات التي تعكس جوانب السياسات الوطنية والثقافات المحلية**" (بن فاضل، 2021، صفحة 72)، فتعريف الحاضنة بحسب ما سبق يجب أن يتماشى مع السياسات الوطنية والثقافة المحلية ولهذا كان مفهوم الحاضنة من وجهة نظر القانون الجزائري كافيا، وتتفق معظم تعريفات الحاضنة كونها كيان يرعى المؤسسة الناشئة في مختلف مراحل حياتها، خاصة المراحل الأولى من ميلادها، فقد أقيمت الحاضنة من أجل مواجهة خطر الفشل الذي يحيط بالعمل المقاولاتي بصفة عامة، وزيادة فرص النمو. فالحاضنات إذن هي "**منشآت توفر خدمات مشتركة للمؤسسات الناشئة، مثل مكاتب الخبرة والاستشارة، وقد توفر لها الوصول إلى التمويل والدعم الفني، وهذه الخدمات توفر بيئة أكثر حماية يمكن أن تنمو فيها المؤسسة الناشئة قبل أن تصبح مكتفية ذاتيا**" (برودي، 2020، صفحة 352)، يسمح

لها هذا الدور بحفيز الابتكار وتسهيل دخول عالم المقاولاتية وريادة الأعمال، وزيادة فرص النمو السريع للمؤسسة مما يخلق فرصا أخرى للتشغيل وتنمية اقتصادية.

ظهرت حاضنات الأعمال في الجامعة الجزائرية بالتزامن مع التطور الذي عرفه دور الجامعة في الوسط الاجتماعي والاقتصادي، في ظل الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي أعطت الأولوية والأهمية لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، فأصبحت الجامعة تؤدي دورا هاما في "**تسويق المعرفة التي تنتجها من أجل تحسين القدرة التنافسية للبلد بالاعتماد على ما اطلق عليه المثلث الذهبي: البحث، الجامعة، والمقاولاتية**" (هبري و مزيان ، 2022، صفحة 115)، خاصة وأن الشريحة التي تسوق من خلالها الجامعة معارفها تتمثل في أساتذة وباحثين وطلبة، فمن خلالهم أصبحت الجامعة تعمل على الاستغلال الاقتصادي للبحوث العلمية أو توجيه البحث ناحية الخدمة العمومية وإخراجه من قوقعة البحث الأكاديمي النظري، وهو الدور الذي يسمح كذلك بإخراج الجامعة من تأدية مهام بيداغوجية إلى الانفتاح أكثر على الدور العلمي والاقتصادي، وتشكل الحاضنة المنطلق في هذه العملية لأنّها "**الأماكن التي توفرها الجامعة للاستفادة منها من قبل الطلبة والأساتذة ومؤسسات المجتمع لممارسة ابداعاتهم وعمل ابتكاراتهم وإقامة مشاريعهم المصغرة**" (رمضان و زياني ، 2022، صفحة 735)، فميزة الحاضنة الجامعية تتمثل في قدرتها على استغلال هياكل الجامعة لاستقبال وتطوير المشاريع والأفكار المبتكرة مع تقديم خدمة المرافقة والتكوين، جاء في المقدمة إلى مساء إنشاء مؤسسة المعدة من قبل وزارة التعليم العالي أنّ الحاضنة الجامعية "**هيكل استقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب المشروع على تحقيق فكرته وإثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء مؤسسة**" (وزارة التعليم العالي، 2020، الصفحات 8-9)، وبهذا نخلص إلى الأهمية التي تكتسيها الحاضنها كونها تمنح الطلبة امتياز المرافقة والحماية من المخاطر التي تحيط بعالم الأعمال، وبالتالي تحفزهم على اطلاق أفكارهم الإبداعية وتحويلها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ والبقاء في سوق العمل.

3. برامج التكوين ومعيقات الدخول عالم المقاولاتية:

هل الحاضنة وحدها كافية لقيادة الابتكار في أوساط الطلبة الجامعيين؟ نطرح هذا السؤال بعد استعراضنا لأهمية الحاضنة في الوسط الجامعي ودورها الهام في ترقية المقاولاتية، لكن تبرز أهمية التكوين النوعي للطالب الجامعي في مرحلة التدرج ليسانس– ماستر في خلق طالب ذو روح إبداعية تمكنه من الابتكار وولوج عالم الاقتصاد، وما تمنحه الحاضنات من دعم ورعاية ومرافقة قد يكون ذا أثر كبير إذا ما امتد إلى مرحلة التدرج.

من هنا تأتي ملاحظتنا لتفسر سبب النقص الكبير في اقبال الطلبة في تخصص اللغة والأدب العربي على مذكرة التخرج مؤسسة ناشئة إذا لم يكن منعدما في بعض كليات الآداب واللغات، ولعل السبب راجع (على الأقل من وجهة نظرنا) إلى أمرين: الأول يتعلق بجمود برامج التكوين للطلبة خلال طوري الليسانس والماستر وعدم قدرتها على مسايرة التطور الحاصل وحصرها في مقاييس ذات ملامح نظرية فقط. والثاني جهل الطلبة بآفاق التشغيل التي يمنحها الانفتاح على الابتكار واقتصاديات المعرفة والتطور التكنولوجي، وهذا العامل له علاقة مباشرة بالعامل الأول.

بتحليل برامج التكوين في أقسام اللغة والأدب العربي المقترحة في الجامعات الجزائرية نجد أن المقررات التي يدرسها الطالب تمثل أول عائق يمنعه من الاتجاه نحو الابتكار والابداع، ذلك أن الجامعة الجزائرية تتبع نمط تكوين قائم على تبليغ المعرفة وهو ما نبهت إليه الدراسات المنشورة حول هذا الموضوع، فقد توصلت إلى أن برامج التكوين الجامعي الجزائرية تقوم على "**تبليغ المعرفة أو تلقين المعرفة أو ما يطلق عليه النمط التقليدي**" (سعودي، 2019، صفحة 78)، مع العلم أن نمط التقلين قد تجاوزه الزمن لما فيه من سلبيات وعدم قدرته على تلبية الاجتياجات التي يتنظرها منه سوق العمل باعتبار أن وظيفة الجامعة تتمثل في تلبية احتياجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، فالتكوين الجامعي يهدف إلى "**إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع، وفي مختلف مواقع سوق العمل لتحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية**" (بحباح و عايب ، 2023، صفحة 211)، ولهذا يجب على الجامعة أن تعيد النظر في برامج التكوين في الميدان وفق آلية تحقق الغاية من أهداف التكوين وذلك بأن تمارس تأثيرها على الطالب من

خلال التعديل المنتظم في معارفه ومهاراته وسلوكه، بحيث تقوم ببناء برامج تكوين جديدة "**تراعى فيها اهتمامات المتعلمين ورغباتهم، وربطها بمستجدات الحياة**" (قاسم بن الطيب، 2017، صفحة 6)، وهذه النقطة هي العلامة الفارقة التي تحدث نوعا من الشرخ بين طالب قسم الأدب العربي وواقع الحياة الاجتماعية، إذ جعلت البرامج التكوينية الحالية من الطالب كائنا منفصلا عن الواقع، في حين عندما تراعي برامج التكوين اهتمامات الطالب وميولاته تفرض في مرحلة أولى حضوره الواعي والفعال، تليها في مرحلة ثانية الابداع والتميز والابتكار.

إنّ عملية إصلاح برامج التكوين في ميدان اللغة والأدب العربي أصبحت ضرورة ملحة، ولا بد من إعادة نظر شاملة لها وفق آلية تعيد ترتيب المقاييس والمحتوى وخلق تخصصات جديدة تتماشى والتطورات الحاصلة دون المساس بجوهر التخصص من مقاييس أدبية ولغوية. وما يلاحظ على برامج التكوين في اللغة العربية وآدابها في مختلف عروض التكوين في الجامعة الجزائرية مايل:

– الحجم الساعي المخصص للغات الأجنبية ضئيل ولا يسمح بتقديم تكوين نوعي للطالب، في الوقت الذي من المفروض أن يدرس مقاييس مصاحبة تجمع بين اللغة العربية واللغة الأجنبية كالترجمة مثلا التي تكسبه مهارة لها مكانتها في سوق العمل.

– غياب مقاييس ذات علاقة بالثقافة بصورة عامة وأقصد بها الانفتاح على الفنون والسينما والمسرح، فالاتجاه اليوم في اقتصاد المعرفة يتمثل فيالاستثمار في رأس المال البشري الذي تعد الثقافة أحد أوجه تنميته.

– غياب مقاييس لها علاقة بالرقمنة والذكاء الاصطناعي، واقتصار التكوين في الإعلام الآلي على البرمجيات المكتبة، في وقت يتجه العالم إلى ثورة في ميدان التكنولوجيات الحديثة، ولا يمكننا أن نطالبه بما لا يملك.

– غياب ورشات الكتابة الإبداعية والتحرير والنشر وصناعة المحتوى الرقمي والسيناريو وحتى الإشهار والتسويق الالكتروني وهي أعمال تدخل ضمن الاهتمامات المعاصرة للدراسات اللغوية وحتى النقدية (علم العلامات، التداوليات، الحجاج، السيميائيات...).

– الاكتفاء بثلاث تخصصات ذات طابع نظري في حين يمكن الانفتاح على تخصصات أكثر مهنية وانفتاح على الواقع: كصناعة المحتوى الرقمي، وصناعة المعاجم، على سبيل المثال.

هذه الملاحظات وغيرها من شأنها أن تعيد ترتيب العلاقة بين الطالب ومحيطه وتفتح وعيه على السياق الاقتصادي والميدان الثقافي الذي ينفتح عليه تخصصه العلمي الأكاديمي، وهي قادرة على توسيع أفقه على ميادين الابتكار والمقاولاتية كون تلك الميادين الغائبة عن الجامعة هي التي ترتبط بواقعه وبحياته اليومية بشكل مباشر ويومي لذلك يجب أن تتم إعادة معاينة لبرامج التكوين بحيث يحدث بينها وبين الواقع توافق وانسجام "**فالواقع الذي نعيشه يختلف تماما عن العصور الغابرة التي نسجت فيها أرقى النصوص، وهذا فهم الكثير، إلا أن الذي ينبغي أن يفهم هو روح النصوص التي نتعامل معها كإبداع في الحقل الأدبي وكأسلوب وبناء في الحقل اللساني**" (قاسم بن الطيب، 2017، صفحة 8).

4. آفاق الانفتاح على اقتصاد الثقافة في الجزائر:

يتجه العالم المعاصر نحو اقتصاديات الثقافة لما لها من أهمية بالغة في تحقيق التنمية المحلية، والثقافة ليست مظهرا منفصلا عن حياتنا، بل هي تتأثر وتؤثر في الحياة العامة للناس، كما أصبحت الثقافة عاملا أساسا في تطوير الاقتصاد الوطني. ويعتبر عالم اقتصاد الثقافة أو الصناعة الثقافية مجالا متنوعا يشمل مختلف المجالات الفنية والثقافية (مسرح، رقص، شعر، غناء، أدب، ...)، ويقصد بها "**الصناعات التي تنتج وتوزع السلع والخدمات الثقافية**" (قالون، 2017، صفحة 43) أي مختلف الوسائط التي تسهم في نقل أفكار المجتمع وعاداته وتقاليده ونمط عيشه من كتب ومجلات وجرائد ونشرات ووسائل التواصل الاجتماعي وتلفزيون وغيرها، أما ما نقصده بالخدمات الثقافية كل ما تقدمه الدولة في سبيل سد الاحتياجات الثقافية والمساهمة في تعزيز العمل الثقافي وحماية حقوق المؤلف وترخيص النشاط الثقافي لأنه لا بد أن يتم أحيانا وسط حشد من الناس، بالإضافة إلى الأرشيف. كما قدم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تعريفا للصناعة الثقافية في الدراسة التي أعدها حول الاقتصاد الثقافي في الجزائر بأنها:"**الصناعات المتعلقة بإبداع وإنتاج وتسويق**

المحتويات الإبداعية ذات الطبيعة الثقافية واللامادية" (دبي ، درويش ، و جيدي ، مارس 2021، صفحة 38)، فالصناعة الثقافية تقوم على مقاربة أن الفن لا ينتج من أجل الفن في حد ذاته أو من أجل المتعة، بل يتم تحويل الثقافة إلى سلعة استهلاكية يتم عرضها في السوق وتخضع كغيرها من السلع إلى قانون العرض والطلب، وهي مقاربة تعتبر بأن الثقافة مورد يجب على الدولة الانتفاع به، فـ"**الصناعات الثقافية والإبداعية من شأنها خلق فرص الشغل للعديد من الأفراد خصوصا أولئك المنتمين إلى فئات فقيرة**" (صابر، دت، صفحة 94)، وبالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية التي يكتسيها هذا النوع من الاستثمار تسهم الصناعة الثقافية بشكل فاعل في تعزيز روح الانتماء وقبول الآخر فلم تعد الثقافة عالميا ومحليا ذلك القطاع الذي يقتات على إعانات الدولة وكأنه عالة عليها بل صار ميدانا انتاجي يساهم في خلق مناصب الشغل من جهة ويساهم في تحقيق التنمية من جانب آخر.

كما أن أهمية الاقتصاد الثقافي تبرز في الأثر الذي تحدثه على المجتمع إضافة إلى الاقتصاد، ففي الشق الأول تبرز الأهمية في قدرته على خلق التنوع الاقتصادي، فالصناعة الثقافية هي ميدان يجعل الثقافة مصدر دخل إلى جانب مصادر الدخل التقليدية، وهو بهذا يسهم في التقليل من البطالة وخلق فرص عمل مستديمة، كما يعمل الاستثمار في الصناعة الثقافية على جذب السائح الأجنبي الذي يرغب في زيارة الدول واكتشاف ثقافتها وبالتالي يصبح هذا الاقتصاد عاملا مساهما في جلب العملة الصعبة إلى الوطن. أما من الناحية المجتمعية فإن تعزيز النشاطات الثقافية من شأنها أن تعزز التلاحم الهوياتي بين مختلف شرائح المجتمع، من خلال إحياء مختلف الفعاليات الثقافية المتعلقة بالتراث والقيم المشتركة بين شرائح الشعب.

هذه الأهمية التي صارت لقطاع الثقافة ولارتباطها بالفولكلور وسبل استغلال الموروث القديم خاصة التراث اللامادي، نرى بأنّه أنسب ميدان يمكن لطالب الدراسات الأدبية واللغات أن يستثمر فيه جهده وطاقته الإبداعية والابتكارية، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بميدان التكوين الخاص به باعتبار أن الأدب يحيل جانب منه إلى التراث القديم الذي يسترعي الرعاية وإعادة البعث من جديد، كما يحيل جانبه الآخرعلى الإبداع اللحظي الذي يمكن استغلاله في السينما والفنون المعاصرة، وعلى هذا الأساس يمكن للطالب

أن يكيف مشروع مذكرة تخرجه ضمن هذا الميدان فقد تضمنت توصيات التي تقدم بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بضرورة دعم هذا النوع من الصناعة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إنشاء النوادي الثقافية والعلمية باعتبارها "**الحاضنات الحقيقية للإبداع الفني التي تسمح بتخريج فنانين ومبدعين قادرين على ولوج النشاط الثقافي وقادرين على إنشاء مؤسسات ثقافية**" (دبي ، درويش ، و جيدي ، مارس 2021، صفحة 88).

يمكن القول أخيرا أن الاستثمار في الصناعة الثقافية هو أحسن ميدان لتأسيس المؤسسات الناشئة والابتكار في ميدان الأدب واللغة العربية كونه الميدان الذي يتوافق مع مخرجات التكوين في هذا التخصص، كما أنه ميدانواعد لا زال الاستثمار فيه ناقصا مقارنة بباقي الميادين الأخرى.

5. خاتمة:

تناولنا في هذا البحث آفاق الانفتاح على عالم المؤسسات الناشئة والمقاولاتية في أقسام اللغة والأدب العربي حتى نخرج طلبة هذا الميدان من حالة الجمود التي يعيشونها في ظل ضيق آفاق التشغيل التي يواجهونها بعد تخرجهم خاصة وأن أغلب منتسبي هذا الميدان من الطلبة يعتقدون أن فرصة التوظيف الوحيدة التي يضمنها هي قطاع التعليم والتربية الوطنية، وقد خلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نلخصها في النقاط الآتية:

1- السوق الجزائرية سوق خصب لعالم الابتكار والمؤسسات الناشئة، كما توليه الدولة عناية فائقة لما له من أثر على خلق الثروة وامتصاص البطالة والضغط على الوظيف العمومي.

2- ضرورة تحديث برامج التكوين في الجامعة في ميدان الآداب واللغات بما يفتح آفاق التفكير الإبداعي عند الطالب ويسهل دخوله عالم المقاولاتية.

3- من المقاييس التي يستحسن إدراجها في تخصص الأدب واللغة العربية ما لها علاقة بالفنون كالسينما والسيناريو وتحرير المحتوى خاصة الرقمي منه، وفنون العرض.

4- ضرورة إدراج مقاييس متعلقة بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الحديثة في الاعلام والاتصال والتسويق الالكتروني والإشهار في برامج تكوين الطلبة حتى يتمكنوا من توظيف المهارات المكتسبة في مشاريعهم.

5- اقتصاد الثقافة عالم قائم على جعل المادة الثقافة أداة للاستهلاك التجاري، وطلبة الآداب واللغات لهم القدرة على ولوج عالم المؤسسات الناشئة في مجال الثقافة.

6- العالم المعاصر يهتم باقتصاد المعرفة والإنسان أو الفرد لذلك تبرز أهمية الاستثمار في الثقافة، فهي التي من شأنها تنمية الفرد وتطوير قدراته التواصلية والابداعية.

6. قائمة المراجع:

ابتسام قارة ، دومة علي طهراوي، و محمد صلاح. (جانفي, 2020). دور دار المقاولاتية في تطوير الفكر المقاولاتي لدى الشباب الجامعي –دار المقاولاتية بجامعة غيليزان أنموذجا–. *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 03*.

أحمد إبراهيم بحباح ، و فاطمة الزهراء عايب . (2023). توجيه التكوين الجامعي نحو إنشاء المؤسسات الناشئة دراسة حالة عينة من طلبة الماستر التابعين للقرار 1275. *مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، 7*، 207–227.

إيمان رمضان ، و خولة زياني . (2022). دور حاضنات الأعمال الجامعية في إرساء مبادئ الاقتصاد الدائري دراسة ميدانية على حاضنات الأعمال الجزائرية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 11*، 727–753.

بن عالية صابر. (دت). *الثقافة والتنمية البارادیغم البدیل*.

جيلالي قالون. (2017). الصناعات الثقافية كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني: مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية الناجحة. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال* ، 40–58.

سلمى صالحي. (2021). دور حاضنات الأعمال الجامعية في مرافقة المشاريع الناشئة –دراسة حالة حاضنة جامعتي المسيلة وبومرداس–. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14*(01)، 109–124.

عبد الكريم سعودي . (2019). أنماط التكوين في الجامعة الجزائرية –الواقع والمأمول. *مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 05*، 68–87.

علي دبي ، أمال درويش ، و نادية جيدي . (مارس 2021). *دراسة حول الاقتصاد الثقافي في الجزائر: واقع وآفاق*. الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

فضيلة بوطورة، زهية قرامطية ، و نوفل سمايلي. (2019). دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية. *مجلة الإبداع، 09*، 179.

قادة قاسم بن الطيب. (2017). بين التخصصات والمحتويات دراسة تصورية لبناء برامج اللغة والأدب العربي في ظل نظام "ل.م.د". *جسور المعرفة*، 5–12.

محمد لمين بن قايد علي. (جوان, 2023). المؤسسة الناشئة: قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. *مجلة التراث، 13*(02)، 13–31.

محمد لمين علون، و وسيلة السبتي. (2019). المقاولاتية بين الفكرة وعوامل النجاح. *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 2*(1)، 1–20.

مفروم برودي. (2020). المؤسسات الناشئة في الجزائر –الواقع والمأمول–. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 7*، 341–356.

نريمان بن عبد الرحمن. (أفريل, 2023). التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر. *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، 06*(02)، 609-627.

نصيرة هبري، و أمينة مزيان . (12 01, 2022). أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية والناشئة –مع الإشارة إلى واقع الجزائر–. *Revue d'études sur les institutions et le développement، 07*، 94-135.

وزارة التعليم العالي. (2020). مقدمة في مسار إنشاء مؤسسة .

وسيلة بن فاضل . (2021). آليات تطوير قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر (دراسة تحليلية). *أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.*